أثر الفساد الإداري والاجتماعي على المؤسسات الرياضية في دولة الكويت

د/ بدر عايض العتيبي

مدرس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت

المقدمة ومشكلة البحث

يعتبر الفساد الاداري أحد الآفات الاجتماعية التي جاهد ألكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص منها وعقاب المتسبب فيها ، لأنها عقبة كأداء في سبيل التطور السليم والصحيح والصحي لتلك المجتمعات. ولذا اعتبر ارتفاع مؤشر الفساد الاداري في أي مجتمع كدليل على تدني فعالية الرقابة الحكومية وضعف القانون وغياب التشريعات الفعالة ، في الوقت الذي اعتبر فيه انخفاض مؤشر الفساد كدليل على قوة القانون وهيبته وفعالية التشريعات ووجود رقابة فاعلة ومؤثرة .

ويعتبر مفهوم الفساد هو سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية ، ومن أهم دوافعه هو غياب القيم الأخلاقية ، وهى من أهم وسائل الرقابة الذاتية للفرد أمام الله ثم المجتمع ، بالإضافة إلى غياب ثقافة المواطنة، وأهم ما تعانيه إدارات الدولة هو الفساد التراكمي نتيجة غياب الرقابة الإدارية الصارمة وغياب مبدأ الثواب والعقاب عبر قانون الدولة ، وارتكاب أى مسئول كبير تجاوزات قانونية ومالية وعدم معاقبته .

والفساد التراكمي يشجع كل موظف في وزارات الدولة على ارتكاب تجاوزات مماثلة ، مما يؤدي إلى تراكم الفساد ، وتصبح معالجته مسألة غاية في الصعوبة بل تحتاج إلى حملة شعبية واسعة تستنهض كل الضمائر التي مازالت قلقة على مصلحة الوطن (أبو شيخة، نادر أحمد: ٢٠١٠م) .

والفساد الإداري ظاهرة توجد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها وسيادة مبدأ الفردية ، مما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو تكتلات معينة أو حزبية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي ، مما يؤثر في مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لدى المواطنين وطالبي الخدمة العامة ، إن حدوث هذه الظاهرة ليس بالضرورة أن يكون مرتبطا بحوافز غير مشروعة تقدم من قبل أطراف أخرى فقط بل قد يكون السبب في حدوثها اندفاعات ذاتية عند الموظفين تكون لصالحهم (حنان محمد حسن سالم ٢٠١٠م) .

من ناحية أخرى هناك أسباباً سياسية واجتماعية ، تعد أحد الأسباب الرئيسة للفساد الإداري، حيث يظهر من خلالها المحاباة ، والتعيين لأغراض سياسية والتساهل في تطبيق القانون والواسطة، إضافة لطبيعة العمل التشريعي وما يصاحبه من وسائل ضغط وسوء تقييم للمناطق الانتخابية وانتشار الرشوة وبروز التكتلات السياسية وتأثيرها على الحكومة. أما عن الأسباب الاجتماعية فإنها تتمثل في التركيبة السكانية والولاء العائلي أو المذهبي والقبلي أو الحزبي ، مما يؤثر على انتشار الواسطة وخدمة المجموعة التي ينتمي إليها، إضافة لضعف دور مؤسسات وجمعيات النفع العام في القيام بدورها (إكرام بدر الدين ٢٠١٠م).

لذلك تلك الأسباب أدت إلى تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية وغياب الأدلة الإجرائية المنظمة للعمل ووضوح السلطات والاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية والاعتماد على الفردية والشخصية في العمل، مما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة. كذلك ضعف الدور الرقابي ، مما يؤدي إلى سوء اختيار القيادات والأفراد، إضافة لعدم تفصيل مبدأ العقاب وتطبيق القانون على المخالفين والمستغلين العمل لمصالحهم الشخصية وضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة أو المحاسبة عليها .

كما تظهر آثار الفساد بشكل واضح على المهمشين ، فبسبب هذا الفساد الواسع يحدث فقدان الثقة في النظام الاجتماعي السياسي ، وبالتالي فقدان شعور المواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة ، إلى جانب هجرة العقول والكفاءات ، والتي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها ، مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج ،

وهذا له تأثير على اقتصاد وتنمية المجتمع عموماً .

وتتسم المؤسسات التي ينتشر بها الفساد بأنها هشة وضعيفة وذلك نظراً لغياب القواعد والتنظيمات التي تحكم الأعمال والمشروعات العامة . فالمسئولين عادة ما يتحايلون على القوانين واللوائح وهناك عدم اتفاق بشأن تطبيق السياسات والقوانين ، فالفساد المؤسسي قائم على استغلال المنصب وتحويل المصلحة العامة لمنافع شخصية وارتكاب المخالفات والمحاباة والرشوة والانحراف الاجتماعي واللامعيارية .

كما أن للفساد عدة أنماط وأشكال ، فقد يكون فساد أبيض، أو فساد رمادي ، أو فساد أسود ، أما من حيث المستوى فقد يكون (فساد القمة ، أو الفساد المؤسسي) ، ومن حيث النطاق (الفساد الصغير، الفساد الكبير) (مي فريد ٢٠١١م) . فالفساد له أشكال متعددة سواء كان إداريا يخص القرارات الإدارية في الهيئة العامة للشباب والرياضة أو الأندية الرياضية أو ماليا أو إعلاميا أو اجتماعيا أو قانونيا أو سياسيا أو رياضيا أو رقابيا أو رشوة .

والفساد له أضرار متعددة فهو يؤثر على المجتمع الداخلي أو الخارجي فهو يبدد الموارد ، ويشوه السياسات ويخلق قيماً سيئة، كما أن أشكال الفساد كلها مرتبطة ببعضها البعض، فالفساد عملية متكاملة ومركبة وظهوره بأى شكل من الأشكال داخل أحد الأنساق الاجتماعية المكونة لعناصر المجتمع سواء دين أو ثقافة أو اقتصاد أو سياسة أو غيرها يؤدى لفساد باقي الأنساق. وعلى سبيل المثال فإذا كان هناك فساد مالي فإنه بالطبع يؤدى إلى فساد إدارى ، وبالتالي يوضح غياب عملية الرقابة ، وبالتالي يوضح قصور مواد القانون وغفلة تطبيقه فكل هذا سبب رئيسي لوجود الفساد الاجتماعي (صالح أحمد علي ٢٠١٠م).

ويرى دور كايم Emile Dur Kheim إن النظام الاجتماعي وجد من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية ، وأن جميع الأنساق الأخلاقية الموجودة في المجتمع التي يمارسها الفرد لابد أن تكون مؤدية إلى وظيفة بالتنظيم الاجتماعي. وأن كل مجتمع يطور نظاماً أخلاقياً يتلاءم مع الوظيفة الحقيقية التي يؤديها ولذلك فإن السلوك الإجرامي يجب أن يشبع حاجة معينة لأنه وجد ليبقى وأن هذا السلوك يمثل جزءاً متكاملاً داخل المجتمعات الطبيعية .

من ناحية أخرى فقد ركز ميرتون Robert C. Merton على أن الفساد يمكن أن يرجع إلى وجود الأنومى ونموه وتعاظمه في المجتمع الذي ينتج عن التناقض والانفصال بين الأهداف التي تحث على النجاح والوسائل المشروعة لتحقيقها، فأسباب الجريمة والانحراف ترجع إلى ردود فعل الفرد وتكيفه مع الضغوط التي تفرزها ثقافة مجتمعه المنبثقة عن البيئة والتنظيم الاجتماعي ، وهي تعتمد كذلك كما أشار كلوارد وأوهلين على مدى توفير الفرصة أمام الأشخاص والجماعات التي تشغل أوضاعا معينة في البناء الاجتماعي لتحقيق أهدافهم بوسائل غير مشروعة (دينا كشك : ٢٠١١م) .

ويشير توماس وزنانيكي إلى توضيح الخلل القيمي عن طريق الأغراض والمصالح والاتجاهات والأهداف ، فالقيمة شيء قابل للتقدير وله غرض معين وربطوا بين القيمة

والمصلحة فإذا كان هناك قيمة يجب أن تكون هناك مصلحة مشتركة باعتبارها أي شيء له معني لدى اثنين أو أكثر من أعضاء المجتمع ، والقيم هي مجموعة من الأهداف المتفق عليها اجتماعيا والمتمثلة في المجتمع من خلال عمليات التشريط والتعلم والتنشئة الاجتماعية.

(2010,Clarke George A, Lixin And,Collin Xua)

لذلك فإن الخلل القيمي إدراك واضح وضمني يميز الفرد أو الجماعة المرغوب فيها، والذي يؤثر في انتقاء الطرق الممكنة والوسائل وغايات الفعل غير المشروعة فى مصطلحات المرغوب فيه و انتقاء مصطلحات أساسية تشير حسب ترتيبها إلى أبعاد الفاعلية، البعد المعرفي ، الاختيار الدقيق وهي عناصر أساسية للقيمة . وقد ترتب على ذلك اعتبار الاتجاهات الاجتماعية في جزء منها الانعكاس الذاتي للقواعد الاجتماعية والتي كان قد ركز عليها « توماس و زنانيكي » كبؤرة للفساد .

وعلى الرغم من تعدد أشكال الفساد الإداري إلا أن معظم هذه الأشكال هي أوجه لظاهرة واحدة تعبر عن ممارسات غير مشروعة خارجة عن القانون ، ومن وجهة نظر الباحث فإن أشكال الفساد الإداري وفقا للممارسة هي شائعة وبشكل كبير في المؤسسات الرياضة الكويتية وقد يعود ذلك إلى أسباب قيمية وثقافية واجتماعية وأخرى سياسية و اقتصادية ، التي ترسخت في المجتمع وتراكمت بشكل يصعب القضاء عليها إلا بتطبيق القانون وسن الكثير من القرارات والتشريعات الرياضية التي تسمح بالتعددية والمراقبة و التدقيق و المحاسبة .

والفساد له أشكال عديدة مثل الفساد الأخلاقي أو الفساد السياسي أو الفساد الاقتصادي أو الفساد الاجتماعي أو الفساد الديني أو الفساد القانوني أو الفساد الإداري أو الجريمة الاقتصادية أو الاختلاس أو الرشوة .

وهناك كذلك فساد غير مباشر مثل المحسوبية (Nepotism): أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة ....، دون أن يكونوا مستحقين لها، والمحاباة (Favoritism)، والواسطة (Wasta) ، وكذلك الابتزاز (Black mailins) للحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

وقد أضاف (خير الدين عويس، عصام الهلالي : ٢٠١٠م) إلى أشكال الفساد الخمس الكبرى ثلاثة أشكال لها طابع رياضي وتهدف إلى تحقيق المكاسب الرياضية من خلال الغش، الذي يعني تلك الأنماط السلوكية واللفظية أو الحركية أو المجتمعية التي تهدف إلى تحقيق الفوز عن طريق غير مشروع :

النموذج الأول هو الغش العفوي . وهذا النوع من الغش غالبا لا يكون مخطط له مسبقا لكنه عفوي ، حيث يقوم المنافس بالخروج عن قواعد التباري لحرمان المنافس من إحراز تقدم إيجابي بالإعاقة غير القانونية .

والنوع الثاني من الغش الرياضي هو الغش الإستراتيجي الذي يكون غالبا مخطط له مسبقا ، مثل الضرب المتعمد للمنافس أثناء الالتحام ، أو ضرب متعمد لأحد نجوم الفريق المنافس ، أو تناول العقاقير ، وأسوأ مستويات الغش الرياضي هو الغش المؤسسي

الذي يعتبر نوعاً من الخروج على قواعد وشرف المنافسة مخطط له مسبقاً ومشترك فيه ممثلي المؤسسات الكبرى أو الأنظمة الاجتماعية العاملة في مجال الرياضة ، الغش هنا مرتبط بالحكم والمدرب والنادي والذي قد يشمل التزوير والرشوة والتواطؤ وتسهيل تناول العقاقير .

إن الغش سواء العفوي أو الإستراتيجي أو المؤسسي ما هو إلا حصيلة أنماط من السلوك غير السوي التي تهدف إلى توجيه نتيجة المنافسة وفقا لمحددات غير التمايز المهارى أو الحركي أو الخططي أي تهدف إلى الإخلال بشرف المنافسة، ومن المنطقي أن التلاعب في نتيجة المنافسة الرياضية هو عملية توجيه متعمد للفوز والهزيمة لتحقيق عائد مادي أو معنوي لأحد الفرق أو الأفراد المتنافسة، وقد تكون طرفا ثالثا غير المتنافسين .

ولتعقد ظاهرة الفساد الإداري وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة، ونتيجة لآثارها السلبية ، فقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة وهي : (اللامي، مازن زاير:٢٠١١م):

المحاسبة : هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسئولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسئولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

المساءلة: هي واجب المسئولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية.

الشفافية: هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو ممولها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية .

النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

ولا يمكن النظر إلى الرياضة كنظام اجتماعي بشكل مستقل بعيداً عن بقية النظم الأخرى وذلك لصعوبة أن تعمل الرياضة بعيداً عن العادات والتقاليد وعن الأسرة والتنشئة الاجتماعية والتنظيم الطبقي والنظام الاقتصادي والنظام السياسي، وبالتالي فإن الرياضة كنظام اجتماعي يعمل داخل النسق متأثراً بالأنظمة الأخرى ومؤثراً فيها كذلك ، وهذا يؤكد أن دراسة الرياضة ومشكلاتها وطموحاتها وأهدافها يجب ألا تتم بمعزل عن علاقتها الوظيفية ببقية الأبنية الاجتماعية سواء الاقتصادية أو السياسية أو الدينية.

إن المجال الرياضي أحد المجالات الهامة واكتسب أهميته من خلال زيادة حجم الممارسين والمتابعة الجماهيرية لأحداثه وأنشطته التي ترتبط بالمجتمع وأفراده مما جعله مرتبطا بالاقتصاد والسياسة وكافة أنشطة المجتمع ، وذلك يجعله أكثر عرضة للتعرض لعمليات الفساد وإهدار الأموال واستغلال النفوذ والسلطة وذلك ليس على المستوى المحلي فقط وإنما على المستوى الدولي فرؤساء وأعضاء مجالس إدارات المؤسسات الرياضية يتصارعون على السلطة لجني كثير من العائدات والمنافع وذلك من خلال ارتكاب المخالفات الواضحة والمستترة وذلك نتيجة للضغوط كالإغراءات المالية (خير الدين عويس، عصام الهلالي : ٢٠١٠م).

وتعتبر المؤسسات الرياضية الكويتية التي تتمثل في الهيئة العامة للشباب والرياضة واللجنة الأولمبية الكويتية ، والاتحادات والأندية الرياضية، هي مؤسسات اجتماعية مثل كل مؤسسات المجتمع المختلفة تخضع لنفس الديناميكية الاجتماعية للمجتمع وتظهر بها نفس آليات الجودة والرداءة بنفس النسب التي توجد بالمجتمع .

ويشير تقرير جمعية الشفافية الكويتية بأن تقدم الكويت على المستوى العربي من المركز السابع إلى الخامس، وخليجيا من السادس إلى الخامس ليس بسبب تحسن حال الكويت، ولكن لتراجع كل من المملكة العربية السعودية والأردن لصالح الكويت، مشيرا إلى أن ترتيب الكويت في مؤشر مدركات الفساد ما زال غير مرض ، حيث ما زال أقل من ٥ من ١٠، وأن النتيجة تعكس غياب المتابعة الحكومية لهذا الملف ، الذي انتشر بشكل مخيف في كل قطاعات الدولة ، الذي يرتبط برؤية مستقبلية للكويت وتحويلها إلى مركز مالي وتجاري (تقرير الجمعية الكويتية للشفافية ، يوليو : ٢٠١٢م) .

لذلك فإن مشكلة البحث الراهن هو الكشف عن آراء جمهور العاملين في الحقل الرياضي حول الفساد في الرياضة الكويتية .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الفساد على المؤسسات الرياضية وعلاقته بالإنجاز الرياضي وعلى الأخص محاولة تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على أنواع الفساد في المجال الرياضي.
- التعرف على علاقة الانتماء السياسي والاجتماعي بالفساد في المجال الرياضي.
- التعرف على طبيعة تطبيق القوانين واللوائح والقرارات السياسية المرتبطة بالفساد في المجال الرياضي .

تساؤلات البحث :

تحاول الدراسة التوصل إلى الإجابة على التساؤلات الآتية :

- ما هى أنواع الفساد في المجال الرياضي ؟
- ما هو دور علاقة الانتماء السياسي والاجتماعي بالفساد في المجال الرياضي؟
- ما هى القوانين واللوائح والقرارات السياسية المرتبطة بالفساد في المجال الرياضي؟

الدراسات السابقة :

دراسة إسماعيل الشطي، وآخرون

عام ٢٠١٠م التي هدفت إلى دراسة حالات الفساد في بعض البلاد العربية ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأجريت الدراسة

على بعض الوثائق والكتب التاريخية، وأظهرت النتائج عوامل الفساد وآثاره على السياسة، الإعلام، البنية الاجتماعية بالإضافة إلى بعض النماذج العربية التي تعرضت لحالات من الفساد وكيفية مواجهته من خلال تفعيل النظم الديمقراطية والرقابة المانعة.

دراسة عطية حسين أفندي، اتجاهات الفساد في القطاعات العامة والخاصة : ٢٠١٠م. التي هدفت إلى دراسة سمات وأحوال الشركات التي تقبل هذه الرشاوى، دراسة مدى تأثير الفساد على القطاع بأكمله ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وأجريت الدراسة على بعض الشركات والمؤسسات ، وأظهرت النتائج أن معظم الموظفين الذين يقبلون الرشاوي من الدول التي تعاني مؤسساتها من كثرة الضغوط والقيود ، وأن أكثر دافعي الرشاوى هم المالكون للمؤسسات الربحية ، ممن يعانون من دفع مبالغ متأخرة

دراسة كريستوفرلاش Lasch Christopher عام ٢٠١٠م التي هدفت إلى دراسة الآثار الضارة لبعض الممارسات الرياضية ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وأجريت الدراسة على عدد (١٢٢) رياضي ، وأظهرت النتائج عدم اهتمام الدول الرأسمالية بالألعاب الرياضية مما أدى إلى إهمالهم الأخلاق العامة والتقاليد الاجتماعية، وبالتالي تخسر الألعاب الرياضية جاذبيتها عندما تصبح مجرد مواد تعليمية أو تنافسية بحتة ، كذلك ظهر تغير أسلوب اللاعبين عند اللعب بدلاً من اللعب بحرية وحماس الأطفال فإنهم يلعبون بعنف ووحشية كالمراهقين، كما أظهرت النتائج العديد من المظاهر السلبية التي ارتبطت بالممارسة الرياضية أهمها : إنفاق العديد من النفقات بسبب الفساد الرياضي، والحرص على جذب المشاهدين للملاعب بأى أسلوب، والنظرة للرياضة أحياناً على أنها مجرد تجارة، واهتمام التنظيم الرياضي بإرضاء اللاعبين أكثر من اهتمامه بالجانب الاحترافي، وعدم الجدية، واستغلال الألعاب الرياضية لتحقيق أهدافهم.

قدم كل من تافيس و مارجريت (Tavits، Margit) دارسة بعنوان الديمقراطية بعد الشيوعية ولماذا الناس تتورط في الفساد في آستونيا عام ٢٠١١ واستخدم في هذه الدراسة الاستبيان على مواطنين بعدد (٤٧٠) مفحوص والموظفين العموميين في القطاع الحكومي بعدد (٥١٠) مفحوص في الديمقراطية ما بعد الشيوعية لدراسة مستوى ومحددات الفساد في آستونيا. وتشير النتائج إلى أن كلا من الموظفين العموميين هم أكثر عرضة للانخراط في الفساد عندما لا تعرف الفساد والخطأ وعدم المبالاة في مقدرات الدولة ، ويرون أن السلوك الفاسد منتشر على نطاق واسع بين أقرانهم الموظفين ، وبهذا المعنى يصبح التعلم الاجتماعي مهمة إحصائية صعبة بالنسبة لهم من الذين يحتاجون إلى دعم والوسطية الأكثر شيوعا في آستونيا على الفساد والامتثال للقانون ، في حين يرى المواطنين أنهم أكثر ميلا للانخراط في الفساد عندما يقل مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة ، وعدم تطبيق القانون على أصحاب الشركات التجارية المسيطرة على السوق المحلي في آستونيا .

دراسة محمد الدمياطي عام ٢٠١١ التي هدفت إلى دارسة الفساد المؤسسي في الرياضة والتي اعتمدت على تحليل تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات (مصر)

عن أعمال المؤسسات الرياضية للاتحادات والأندية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤ ، وقد شملت الدراسة سبعة محاور هى : الميزانية العمومية، والحسابات الختامية، والحسابات الدائنة والمدينة، والأراضي والإنشاءات والمشروعات، والمصروفات والإيرادات ، والتلاعب والاختلاس ، والمخازن. وأظهرت النتائج أن مخالفات الإيرادات تمثل أكثر محاور الفساد تليه المخالفات الخاصة بالمصروفات، ثم عدم تعبير الميزانية العمومية عن حقيقة المركز المالي ، بينما لم تظهر حالات تذكر من المخالفات في بقية المحاور .

قام كلا من إكسوجوانج ، تشنغ، فينو (Song، Xuguang؛ Cheng، Wenhao) عام ٢٠١٢ بدراسة بعنوان مسوغات الإدراك الاجتماعي المهمة لقياس الفساد، حيث أن معظم مسوغات الإدراك الموجودة تعبر عن الفساد على المستوى الوطني أو الدولي، ولا توفر معلومات عن الفساد على المستويات المحلية. الذي يؤثر حقا على الحياة اليومية للناس العاديين. وهدفت هذه الدراسة إلى تصحيح هذه الثغرة من خلال مسح لقياس الفساد في (٣٦) مدينة صينية كبرى باستخدام الاستبيان الذي تضمن (١١) سؤالا رئيسيا حول مختلف جوانب الفساد في المناطق الحضرية وأظهرت النتائج بأن (٦٣٪) يرون تفاوت كبير في الفساد الإقليمي من حيث مدركات الفساد في البلاد ، في حين أشار (٥٢٪) إلى نقاط الضعف في نظام مكافحة الفساد وعدم توفر رقابة كافية للحد من الفساد في الصين ، وعدم جدية الحكومة في تطبيق القانون على المنفذين .

وفى دراسة عن « الفساد الرياضي في إنجلترا » corruption in Sport – England عام ٢٠١٢ و أجريت على (٦٢٠) مفحوص من (١٥) مدينة ، وهدفت إلى معرفة أشكال الفساد داخل المؤسسات الرياضة الإنجليزية ، وأثره على الاستعداد لافتتاح أولمبياد لندن ، حيث يرى (٢٧٪) بأن الهدر المالي للأولمبياد مبالغ فيه لصالح ملاك شركات ذات صلة باللجنة الأولمبية الدولية والبريطانية اعتمادا منهم على تعويضه من خلال الإعلانات والبث التلفزيوني والحضور الجماهيري في حين يرى (٧٣٪) بأن الدور الإداري والمالي كان جيدا، وهو واجهة حضارية لإبراز الهوية البريطانية في تجهيز المجمعات التجارية والمواصلات والملاعب والفنادق و المطاعم في جميع المدن لإنعاش الاقتصاد البريطاني .

إجراءات البحث :

أ- منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على إجراءات ومحددات المنهج الوصفي « الدراسات المسحية » على الأدوات وتطبيق الدراسة الميدانية ، كما اعتمدت على مداخل المنهج التاريخي والنقدي في صياغة المفاهيم النظرية وتحليل الدراسات السابقة ، وكذلك في إعداد توصيات البحث .

ب - مجتمع البحث:

وقد شملت الدراسة الميدانية كافة القيادات الرياضية العاملة في المؤسسات الرياضية ، ويمكن تصنيف مجتمع البحث وفق المناصب في المؤسسات الرياضية الكويتية كما يلي :

- أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للشباب والرياضة في دولة الكويت (ن =١١)

- أعضاء مجالس اللجنة الأولمبية الكويتية (ن = ٩)

- أعضاء مجالس إدارات الاتحادات والأندية الرياضية (ن = ٤٥) .

ج - أدوات جمع البيانات :

قام الباحث ببناء استمارة استبيان وفقاً للقواعد العلمية ، وقد تم عرضها على السادة الخبراء للحصول على الصدق (صدق المحكمين)[1] الذي بلغ (٠,٩٢٪) بينما بلغ الثبات بإعادة التطبيق بعد أسبوع على خمسة أفراد من مجتمع البحث (٠,٩٧٪) وهي متوسط نسبة الاتفاق في الاستجابات لعينة التقنين، وتتألف من (١٥) سؤالا على ثلاثة محاور.

في ضوء أهداف البحث وتساؤلاته فقد تحددت المحاور الأساسية للاستبيان فيما يلي :

المحور الأول : أنواع الفساد في المجال الرياضي.

المحور الثاني : علاقة الانتماء السياسي والاجتماعي بالفساد الرياضي.

المحور الثالث : القوانين واللوائح والقرارات السياسية المرتبطة بالفساد في المجال الرياضي.

جدول (١)

دلالة الفروق بين استجابات عينة البحث من (الإداريين) حول أنواع الفساد الإداري في المجال الرياضي

(ن = ٦٥)

م	العبارة	نوع الاستجابة	الإداريين ك	الإداريين ٪	ك٢
١	هل تقوم بتقديم خدمات من أجل منافع تقدم لك ؟	نعم	٢٨	٤٣,٠٨٪	٣,٩١
		أحيانا	٢٢	٣٧,٨٥٪	
		لا	١٥	٢٣,٠٨٪	
٢	هل يعتبر الأغنياء الموجودين في الوسط الرياضي أكثر فسادا من الفئات المتوسطة والفقيرة ؟	نعم	٢٧	٤١,٥٤٪	٢,٠٦
		أحيانا	٢٠	٣٠,٧٧٪	
		لا	١٨	٢٧,٦٩٪	
٣	هل تقوم المؤسسات الرياضية بإنجاز معاملات غير قانونية؟	نعم	٢٩	٤٤,٦٢٪	١١,٢٠ •
		أحيانا	٢٧	٤١,٥٤٪	
		لا	٩	١٣,٨٥٪	
٤	هل تعتبر الواسطة في المجال الرياضي نوع من أنواع الرشوة؟	نعم	٤٠	٦١,٥٤٪	٢٣,٨٤ •
		أحيانا	١٥	٢٣,٠٨٪	
		لا	١٠	١٥,٣٨٪	

• دال عند ٥٪ (٥,٩٩)

(١) أ . د/ عصام الهلالي أستاذ الاجتماع الرياضي . جامعة حلوان .
أ . د/ خير الدين عويس أستاذ علم النفس الاجتماعي الرياضي . جامعة حلوان .
أ . د/ مايسة البنا أستاذ الاجتماع الرياضي . جامعة الاسكندرية .

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة في آراء عينة البحث حول تقديم الخدمات من أجل المنافع الشخصية، واعتبار الأغنياء أكثر فساداً من الفئات المتوسطة والفقيرة ، كما يتضح وجود فروق دالة في استجابة العينة عن قيام المؤسسات الرياضية بالكويت بإنجاز معاملات غير قانونية حيث كانت الاستجابات الإيجابية (نعم، أحياناً) تشكل (٨٦ ٪) تقريباً من استجابات العينة، كذلك السؤال الخاص باعتبار الوساطة في المجال الرياضي نوعاً من الرشوة فقد ظهرت فروق دالة في استجابات العينة حيث وصلت الاستجابات التي توافق على هذا الموضوع (نعم، أحياناً) إلى حوالي (٨٤٪).

جدول (٢)

دلالة الفروق بين استجابة عينة البحث من (الإداريين) حول علاقة الانتماء السياسي والاجتماعي بالفساد الإداري في المجال الرياضي

(ن = ٦٥)

م	العبارة	نوع الاستجابة	الإداريين ك	الإداريين ٪	ك٢
١	هل تقوم بتقديم خدمات وفق التقارب الاجتماعي والسياسي؟	نعم	٣٢	٤٩,٢٣٪	١١,٢٩ •
		أحيانا	٢٣	٣٥,٣٨٪	
		لا	١٠	١٥,٣٨٪	
٢	هل تتعرض لضغوط لتنفيذ معاملات من قبل أفراد ينتمون لك جهوياً ؟	نعم	٣١	٤٧,٦٩٪	١٠,٥٥ •
		أحيانا	٢٤	٣٦,٩٢٪	
		لا	١٠	١٥,٣٨٪	
٣	هل العمل داخل المؤسسات الرياضية تحكمه مصالح شخصية وجهوية ؟	نعم	٤١	٦٣,٠٨٪	٢٨,١٨ •
		أحيانا	١٧	٢٦,١٥٪	
		لا	٧	١٠,٧٧٪	
٤	هل تسعى للعمل الإداري بهدف خدمة الأقارب ؟	نعم	٢٨	٤٣,٠٧٪	٢,٩٩
		أحيانا	٢٠	٣٠,٧٧٪	
		لا	١٧	٢٦,١٥٪	

• دال عند ٠,٠٥ ٪ (٥,٩٩)

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق دالة في استجابات العينة في السؤال الخاص بالسعي للعمل الإداري بهدف خدمة الأقارب . من ناحية أخرى فقد ظهرت فروق دالة في استجابات عينة الدراسة حول تقديم الخدمات وفق التقارب الاجتماعي والسياسي حيث وصلت الاستجابات المؤيدة (نعم ،أحيانا) إلى (٨٤٪) تقريبا ، بينما أكدت (٨٤٪) من عينة الدراسة كذلك (نعم، أحياناً) تعرضها لضغوط لتنفيذ معاملات من قبل أفراد ينتمون جهوياً ، وقد ظهر الأمر أكثر وضوحا في استجابة عينة الدراسة للسؤال الخاص بأن العمل داخل المؤسسات الرياضية تحكمه مصالح شخصية وجهوياً حيث أفاد (نعم، أحيانا) حوالي (٨٩٪) بالموافقة على هذا الاتجاه .

جدول (٣)

دلالة الفروق بين استجابات عينة البحث من (الإداريين) حول القوانين واللوائح والقرارات السياسية المرتبطة بالفساد في المجال الرياضي

(ن = ٦٥)

م	العبارة	نوع الاستجابة	الإداريين		كـ٢
			ك	٪	
١	هل القوانين الحالية تحمي المؤسسات الرياضية من الفساد؟	نعم	١٠	٪١٥	١٠,٥٥ •
		أحيانا	٢٤	٪٣٦,٩٢	
		لا	٣١	٪٤٧,٦٩	
٢	هل توجد ضوابط ولوائح قانونية تطبق للكشف عن الفساد في المؤسسات الرياضية ؟	نعم	٤٧	٪٧٢,٣١	٥١,٩٠ •
		أحيانا	–	–	
		لا	١٨	٪٢٧,٦٩	
٣	هل يسمح القانون للجهات الرقابية بالاطلاع على التقارير الإدارية والمالية ؟	نعم	٢٩	٪٤٤,٦٢	١١,٩٩ •
		أحيانا	٢٧	٪٤١,٥٤	
		لا	٩	٪١٣,٨٥	
٤	هل سبق أن طبق القانون (الخاص بالمحاسبة) على أحد الأفراد في مؤسستك الرياضية ؟	نعم	١٢	٪١٨,٤٦	١٨,٦٧ •
		أحيانا	١٥	٪٢٣,٠٨	
		لا	٣٨	٪٥٨,٤٦	

• دال عند ٠,٠٥ ٪ (٥,٩٩)

يتضح من الجدول السابق الخاص بالقوانين واللوائح والقرارات المرتبطة بالفساد في العمل الإداري في المجال الرياضي أن عينة الدراسة قد أفادت أن القوانين الحالية لا تحمي المؤسسات الرياضية من الفساد (٣١٪) ، فيما كانت (٢٤٪) من استجابات العينة أن القوانين أحياناً تحمي المؤسسات الرياضية من الفساد ، كما أفادت (٧٢٪) من عينة الدراسة بوجود ضوابط ولوائح تطبق للكشف عن الفساد ، وأن القانون يسمح للجهات الرقابية بالاطلاع على التقارير الإدارية والمالية (٤٥٪) أجابوا بالموافقة و(٤٢٪) إلى حد ما ، أما عند المحك الميداني لتطبيق القانون فقد أشار (٥٩٪) إلى أن القانون لا يطبق فيما أشار (٢٣٪) أنه أحيانا يطبق القانون .

مناقشة النتائج :

أظهرت نتائج المحور الأول أنواع الفساد الإداري في المجال الرياضي أن هناك العديد من أنواع وأشكال الفساد، والتي منها البحث عن المال بطرق غير مشروعة، وكذلك تحقيق مكاسب اجتماعية وشخصية ، بعيدا عن تحقيق توازن الرضا الاجتماعي بالعمل الإداري في المؤسسات الرياضية وخدمة المجتمع، وكذلك عدم الاهتمام بتحقيق الإنجاز الرياضي ، وقلة الرغبة في الإنتاج، مقابل العمل مع كتل رياضية أو اجتماعية للسيطرة على المؤسسات الرياضية، وهذا يتفق مع دراسة حالات الفساد في بعض البلاد العربية لإسماعيل الشطي، وآخرون عام ٢٠١٠ م ، ويتفق مع دارسة الآثار الضارة لبعض الممارسات الرياضية لكريستوفرلاش Lasch Christopher عام ٢٠١٠ م ، ويتفق مع دراسة عن الفساد الرياضي في انجلترا corruption in Sport – England عام ٢٠١٢ م .

كما أظهرت نتائج المحور الثاني علاقة الانتماء السياسي والاجتماعي بالفساد الإداري في المجال الرياضي، أن ثقافة العمل الإداري في المؤسسات الرياضية يتم دعمها من خلال مؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية و العلاقات الاجتماعية في المجتمع، وأيضا لها علاقة وثيقة بالانتماء الوطني والشعور بالمواطنة وكذلك التقرب إلى التيارات والكتل السياسية، وقد اتجهت القوى السياسية والاقتصادية إلى استغلال العمل الإداري لتحقيق أهدافها الخاصة، عبر مكونات المجتمع ، وهذا يتفق مع دراسة عطية حسين أفندي: اتجاهات الفساد في القطاعات العامة والخاصة، ٢٠١٠ م ، ويتفق مع دراسة مسوغات الإدراك الاجتماعي المهمة لقياس الفساد لإكسوجوانج ، تشنغ، فينو . Song . Xuguang . Cheng Wenhao عام٢٠١٢م ، ويتفق مع دراسة الديمقراطية بعد الشيوعية ولماذا الناس تتورط في الفساد في آستونيا؟ لكلا من تافيس ومارجريت Tavits، Margit عام ٢٠١١م.

بينما أظهرت نتائج المحور الخاص بالقوانين واللوائح والقرارات السياسية المرتبطة بالفساد في المجال الرياضي، أن المعوقات التشريعية التي تواجه المؤسسات الرياضية تضعف من القضاء على الفساد لعدم وجود دور للهيئات الرقابية العامة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية في الدولة على المؤسسات الرياضية ، وعدم مقدرة مجلس الأمة من أداء دوره الرقابي، وعدم تطبيق القوانين، وعدم مناسبتها للوضع الرياضي في الدولة، أسهم بشكل مباشر إلى عدم تحقيق التوازن المالي والإداري في المؤسسات الرياضية ، الأمر الذي يتطلب سن تشريعات رياضية جديدة تحمى المؤسسات الرياضية من الفساد الإدارى والمالي، وربط الهيئات الرقابية بالمؤسسات الرياضية للنهوض بالرياضة بصفة عامة وهذا يتفق مع دراسة عطية حسين أفندي : اتجاهات الفساد في القطاعات العامة والخاصة : ٢٠١٠م، ويتفق مع دراسة حالات الفساد في بعض البلاد العربية لإسماعيل الشطي، وآخرون عام ٢٠١٠م ، ويتفق مع دارسة الآثار الضارة لبعض الممارسات الرياضية لكريستوفرلاش Lasch Christopher عام ٢٠١٠م، ويتفق مع دراسة عن : الفساد الرياضي في انجلترا corruption in Sport – England عام ٢٠١٢م.

الاستنتاجات

١) **يرى** (٨٦٪) من القيادات الرياضية العاملة في المؤسسات الرياضية بالكويت أن المؤسسات الرياضية تقوم بإنجاز معاملات غير قانونية، وأن العمل داخلها تحكمه مصالح شخصية وجهوية (٨٩٪) .

٢) **يتفق** (٨٥٪) من القيادات الرياضية العاملة في المؤسسات الرياضية بالكويت على أن الوساطة تعتبر نوعاً من الرشوة ، على الرغم من ذلك فإن (٨٦٪) من هذه القيادات يقدموا خدمات وفقا للتقارب الاجتماعي والسياسي ، ويبرروا ذلك بتعرضهم لضغوط جهوية (٨٩٪) .

٣) **يؤكد** (٧٢٪) من القيادات الرياضية العاملة في المؤسسات الرياضية بالكويت وجود ضوابط ولوائح قانونية تطبق للكشف عن الفساد في المؤسسات الرياضية ، كما يمكن للأجهزة الرقابية الاطلاع على التقارير المالية والإدارية (٨٥٪) ، وعلى الرغم من ذلك فهي لا تحمي المؤسسات الرياضية من الفساد (٤٨٪) وأحياناً تحمي المؤسسات الرياضية من الفساد (٣٧٪) ، وأن المحاسبات لا تطبق (٥٨٪) وأحيانا تطبق (٢٣٪) .

التوصيات

١) **التركيز على البعد الأخلاقي** والقيمي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص وذلك من خلال عمل برامج توعية وندوات ودورات تثقيفية ومؤتمرات لمحاربة الفساد ، ويجب أن تكون القوانين واللوائح واضحة وشاملة ، وتشديد الرقابة على جميع المؤسسات الرياضية ، وسرعة الفصل في المخالفات .

٢) **دعم حرية الصحافة** والجمعية الكويتية للشفافية وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح كامل الحرية للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها .

٣) **تعزيز دور هيئات الرقابة العامة** كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية (ديوان المحاسبة) وتطوير آليات الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة .

٤) **تفعيل القوانين المتعلقة** بمكافحة الفساد على جميع المستويات ، كقانون الإفصاح عن الذمم لذوي المناصب العليا ، وقانون الكسب غير المشروع ، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات ، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات .

٥) **بناء جهاز قضائي رياضي** مستقل وقوي ونزيه يقوم على الشفافية والمساءلة، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله ، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١- **أبو شيخة ، نادر أحمد :** الفساد في المنظمة العربية للتنمية الإدارية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الملك عبد الله ، الأردن : ٢٠١٠م.
٢- **التقرير السنوي للجمعية الكويتية للشفافية :** الكويت ، يوليو : ٢٠١٢م.
٣- **إسماعيل الشطي :** الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية ، الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدى بالإسكندرية : ٢٠١٠م.
٤- **إكرام بدر الدين :** ظاهرة الفساد السياسي، مجلة الفكر العربي ، بيروت : ٢٠١٠م.
٥- **اللامي، مازن زاير:** الفساد بين الشفافية والاستبداد، مطبعة دانية، الطبعة الأولى، الأردن :٢٠١١م.
٦- **بيرلاكوم ، ترجمة: سوزان خليل :** الفساد، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية : ٢٠١١م.
٧- **حنان محمد سالم :** التوجهات الأيدلوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة : ٢٠١٠م.
٨- **خير الدين عويس ، عصام الهلالي :** الاجتماع الرياضي، القاهرة. دار الفكر العربي : ٢٠١٠م.
٩- **صالح احمد علي :** أمراض إدارية تشخيص وعلاج، معهد التدريب والتطوير، الأردن : ٢٠١٠م.
١٠- **عطية حسين أفندي:** اتجاهات الفساد في القطاعات العامة والخاصة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة : ٢٠١٠م.
١١- **محمد عبد النبي :** الفساد الإداري في الرياضة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان : ٢٠٠٥ .
١٢- **مي فريد :** الفساد رؤية نظرية ، مجلة السياسة الدولية ، يناير ٢٠١١م.

قائمة المراجع

ثانيًا : المراجع باللغة الإنجليزية :

13-Clarke George, A, And Lixin Collin Xua B:
Privatization, Competition, And Corruption: How Characteristics Of Bribe Takers And Payers Affect Bribes To Utilities, Guanghua School Of Management,University

14- Corruption In Sport – England:
Summary Report Of The Findings Of The Sports Corruption Study Commissioned, By Sport England From The Leisure Industries, Research Centre Sport England, 3rd Floor,, Sheffield, October 2012.

15-Laschchristopher:
the Corruption Of Sports, University Of Minnesota Applied ScieNces, 2010.

16-Song, Xuguang; Cheng, Wenhao.
New Direction In The Study Ofadministrative Corruption.Social Cognition, Public Administration, University Of China: 2012 .

17- Tavits, Margit.
Democracy Aftercommunism,Estonia National University 2011.

الملخص

١) **تهدف الدراسة الراهنة** إلى التعرف على أثر الفساد على المؤسسات الرياضية بدولة الكويت من خلال محاولة الكشف عن أنواع الفساد داخل المؤسسات الرياضية الكويتية أو علاقة الانتماء السياسي والاجتماعي بالفساد داخل هذه المؤسسات ، كذلك التعرف على طبيعة تطبيق القوانين واللوائح والقرارات السياسية المرتبطة بالفساد . أجريت دراسة مسحية على عينة تتكون من (٦٥) فرد من القيادات الرياضية العاملة بالمؤسسات الرياضية بالهيئة العامة للشباب والرياضة وأعضاء مجلس إدارة اللجنة الأولمبية الكويتية وأعضاء مجالس إدارة الاتحادات والأندية الرياضية . اعتمد الباحث في دراسته الميدانية على استبيان للكشف عن آراء عينة الدراسة مكون من (١٤) قضية مطروحة عن الفساد تتميز بدرجة صدق (٩٢٪) فيما بلغ ثباتها بعد إعادة التطبيق (٩٧٪) .